

Distr.: General  
24 April 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢

نيويورك، ٢٧-٢ تموز/يوليه ٢٠١٢

البند ٢ (ج) من جدول الأعمال المؤقت\*

الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

بيان مقدم من الجمعية القسطنطينية العسكرية المقدسة للقديس جورج،  
وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٠ و ٣١ من قرار  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



## بيان

تتخذ الجمعية القسطنطينية العسكرية المقدسة للقديس جورج لنفسها مهمة تاريخية تتمثل في مساعدة المرضى والمحتاجين وأشد الناس حرماناً في المجتمع. فهي تقدّم، بفضل انخراط أعضائها البالغ عددهم ٢٨٠٠ عضو منظّمين في إطار وفود وطنية وإقليمية تعمل في أكثر من ٤٠ بلداً، المساعدة الطبية والاجتماعية والإغاثة في حالة الكوارث عند نشوب النزاعات المسلحة ووقوع الكوارث الطبيعية، وخدمات الطوارئ، والمساعدة للمستّنين والمعوقين والأطفال المحتاجين، والتدريب على الإسعافات الأولية، والدعم إلى اللاجئين والمشردين داخلياً أياً كان أصلهم أو انتماءهم العرقي أو دينهم.

ويشكّل الفقر ظاهرة اجتماعية تتسم بتعقّد بالغ، ومحاولة القضاء عليه تنطوي بدورها على نفس القدر من التعقيد. وترحبّ الجمعية بتعزيز القدرة الإنتاجية والعمالة والعمل اللائق للقضاء على الفقر في سياق النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والمنصف على جميع المستويات.

وتؤكد الجمعية، وقد وقفت شاهد عيان على التحديات الهائلة التي تواجه أقل البلدان نمواً، فضلاً عن تلك التي تواجه العاطلين عن العمل في العالم المتقدم، على أنه لا وجود لنهج عالمي واحد لحل مشكلة البطالة والحرمان على الصعيد الإقليمي. وبالأحرى، يتعين أن تكون مبادرات السوق الحرة والأنظمة الحكومية متوازنة، حسب الاقتضاء، ومدعومة بتربية أكاديمية وأخلاقية ذات جودة عالية واسعة النطاق ضمن السياقات الوطنية والثقافية.

وتحث الجمعية الحكومات الوطنية والقطاع الخاص والقطاعات المجتمعية على الانخراط في تعاون منظم لتحديد وتقييم الاستراتيجيات اللازمة لمعالجة الفقر وعدم المساواة بشكل حازم والتي تندرج في صميم تنميتها، وعلى إيجاد حلول دائمة. وتحت الجمعية كذلك المجتمع الدولي على التعاون على بذل جهود متضافرة من أجل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية البشرية المستدامة، والتعجيل بتحقيق النمو الاقتصادي ومكافحة الفساد الإداري والسياسي، وزيادة كفاءة الخدمات الحكومية وتسهيل اندماج البلدان في الاقتصاد العالمي الراهن.

وتكرّر الجمعية التأكيد من جانبها على التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية، وتؤكد اعتزامها المشاركة في المشاريع التعاونية التي تدفع، ضمن مناطق نفوذها، بعجلة تنفيذ مبادئ تلك الأهداف والأهداف الإنمائية للأمم المتحدة الأوسع نطاقاً المتصلة بالنمو الاقتصادي المستدام والمنصف على جميع المستويات.